سوق المشاريع بدول مجلس التعاون الخليجي **يوليو 2023**

سوق المشاريع الخليجية تشهد قفزة قوية في الربع الثاني من العام 2023 بنسبة 86 في المائة بصدارة قطاع الغاز...

زادت قيمة المشاريع التي تم ترسيتها في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 86 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2023 مما يؤكد عزم دول مجلس التعاون الخليجي على تحقيق أهداف التنوع. كما يعتبر ارتفاع قيمة المشاريع التي تم اسنادها في دول مجلس التعاون الخليجي من المؤشرات الهامة التي تؤكد قوة وصلابة اقتصادات المنطقة.

وارتفع إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيتها في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 86.2 في المائة، على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2023 ليصل إلى 49.7 مليار دولار أمريكي مقابل 26.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2022. وتعتبر هذه أعلى قيمة للمشاريع التي تمت ترسيتها على أساس ربع سنوي منذ أكثر من خمسة أعوام. وشهدت كافة أسواق المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي نمواً على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2023 باستثناء البحرين التي تظل أصغر أسواق المشاريع على مستوى المنطقة، بينما احتفظت السعودية بمركزها كأكبر سوق للمشاريع على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثاني من العام 2023. وسجلت قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في السعودية نمواً بنسبة 33.7 في المائة خلال هذا الربع لتصل إلى 24.4 مليار دولار أمريكي مقابل 18.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2022. وبالمقارنة، قفزت قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في الإمارات بنسبة 127 في المائة لتصل إلى 12.2 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع. كما زادت قيمة العقود الممنوحة في الكويت من 922 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2022 إلى 1.3 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2023، لتسجل بذلك ثاني أعلى قيمة للمشاريع التي تمت ترسيتها على مدار الست فترات ربع سنوية الماضية.

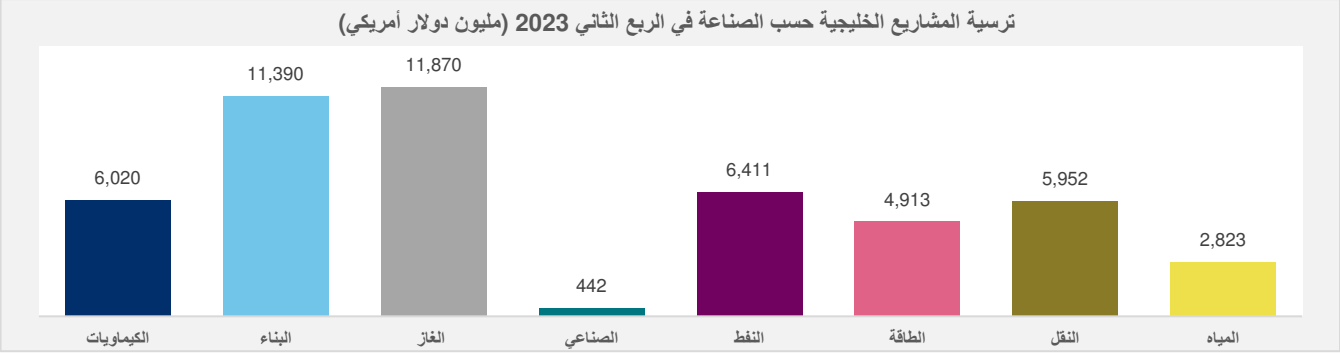

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

واستحوذت السعودية وحدها على أكثر من 49.1 في المائة من قيمة العقود المسندة على مستوى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثاني من العام 2023، بينما مثلت السعودية والإمارات وقطر مجتمعة 94.4 في المائة من إجمالي قيمة المشاريع في المنطقة. ويعزى نمو قيمة العقود التي تمت ترسيتها في السعودية خلال هذا الربع بصفة رئيسية إلى الارتفاع المستمر لعدد عقود مشروع نيوم التي تمت ترسيتها خلال الربع. ووفقاً لمجلة ميد، بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيتها لمشروع نيوم 13.6 مليار دولار أمريكي في العام 2023، متجاوزة القيمة الإجمالية للعقود المسندة في العاصمة السعودية الرياض وإمارة دبي والتي بلغت قيمتها 11 مليار دولار أمريكي و9.3 مليار دولار أمريكي، على التوالي. وتم إطلاق العناصر الرئيسية الأربعة لمشروع نيوم (ذا لاين، وتروجينا، وأوكساجون، وسندالة) والتي دخلت حيز التنفيذ بالفعل.

أما على الصعيد القطاعي، شهد قطاع الغاز أكبر زيادة في قيمة المشاريع المسندة خلال العام بنمو قدره 10.3 مليار دولار أمريكي

على أساس سنوي لتصل إلى 11.9 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2023. وقد شهدت 6 من أصل 8 قطاعات نمواً سنوياً للقيمة الاجمالية للمشاريع التي تمت ترسيتها في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثاني من العام 2023.

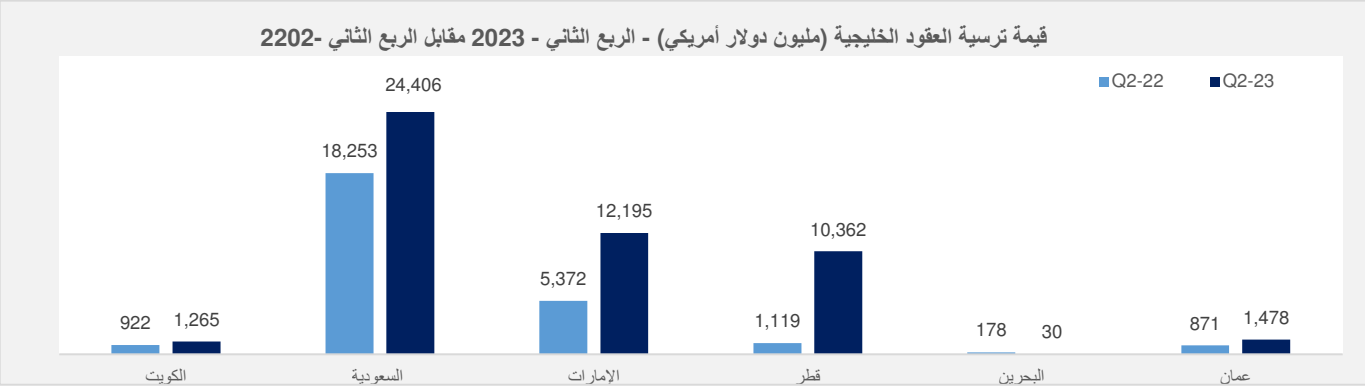

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

السعودية

استحوذت السعودية على نحو نصف العقود المسندة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثاني من العام 2023. وساهم عزم وتصميم الحكومة السعودية على تحقيق أهداف رؤية 2030 والوفرة المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في تمكين المملكة من زيادة قيمة العقود المسندة خلال الربع الثاني من العام 2023. وساهم في دعم هذا النمو زيادة النفقات الرأسمالية المتوقعة لأرامكو في العام 2023. حيث تتوقع أرامكو أن تتراوح نفقاتها الرأسمالية للعام 2023 ما بين 45 مليار دولار أمريكي إلى 55 مليار دولار أمريكي مقابل 37.6 مليار دولار أمريكي العام الماضي. وقد شهدت النفقات الرأسمالية للشركة بالفعل نمواً بنسبة 15 في المائة في الربع الأول من العام 2023 لتصل إلى 8.74 مليار دولار أمريكي.

أما على الصعيد القطاعي، جاء قطاع الكيماويات في الصدارة متفوقاً على قطاع البناء والتشييد كأكبر القطاعات من حيث قيمة المشاريع المسندة في المملكة باستحواذه على نسبة 24.7 في المائة (6.0 مليار دولار أمريكي) من قيمة المشروعات التي قامت المملكة بإسنادها خلال الربع الثاني من العام 2023. تبعه قطاع الكيماويات كثاني أكبر القطاعات من حيث قيمة العقود المسندة بقيمة إجمالية بلغت 5.0 مليار دولار أمريكي. وفقاً لمجلة ميد التي تتعقب المشاريع الاقليمية، قد تصل قيمة العقود المتوقع ترسيتها ضمن قطاع الكيماويات في العام 2023 إلى 16.2 مليار دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، هناك نحو 22 مشروع ضمن قطاع الكيماويات في المملكة في مرحلة ما قبل التنفيذ والتي يمكن ترسية عقودها هذا العام. ومن أكبر المشاريع الكيماوية في السعودية التي من المرجح ترسيتها عقودها هذا العام مشروع شركة التعدين العربية السعودية (معادن) لتوسيع الطاقة الإنتاجية للفوسفات في مصنعها بمدينة وعد الشمال والذي يعد مركز صناعة الفوسفات في السعودية. وتقدر قيمة المشروع بنحو 2 مليار دولار أمريكي.

من جهة أخرى، هناك مشروع رئيسي آخر ضمن قطاع الكيماويات السعودي قيد الإعداد في الوقت الحالي والذي يتمثل في إنشاء مصنع لمعالجة الليثيوم بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي. تقوم شركة " أي في ميتالز" وهي شركة بطاريات أسترالية، بإنشاء مجمع متكامل للمواد الكيميائية للبطاريات في مدينة ينبع الصناعية في المملكة. ومن المتوقع أن يضم المجمع مصنعاً لمعالجة الليثيوم ومصنعاً للنيكل وآخر للمواد الفعالة في الكاثود، وغيرها.

وأحتل قطاع البناء والتشييد المرتبة الخامسة من حيث قيمة العقود التي تمت ترسيتها في المملكة على الرغم من اكتسابه للزخم في الربع الثاني من العام 2023 على خلفية خطط التنويع الاقتصادي المستمرة بصدارة عدد من المشاريع الكبرى، المعروفة باسم مشروعات جيجا، وترسية عدد من عقود مشاريع أرامكو. وارتفعت قيمة العقود المسندة ضمن قطاع البناء والتشييد في المملكة بنسبة

48.4 في المائة لتصل إلى 4.8 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2023 مقابل 3.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2022. ومن المشاريع الإنشائية الضخمة الأخرى التي تمت ترسيتها خلال هذا الربع هناك عقد نيوم بقيمة 2 مليار دولار أمريكي والذي سيربط بين أوكساجون وذا لاين. ويتضمن المشروع إنشاء خط سكة حديدية بطول 75 كيلومتر، بما في ذلك أعمال الحفر، و14 جسر، و7 طرق، و 9 أنفاق سكك حديدية، وخط شحن و 152 قناة، وغيرها.

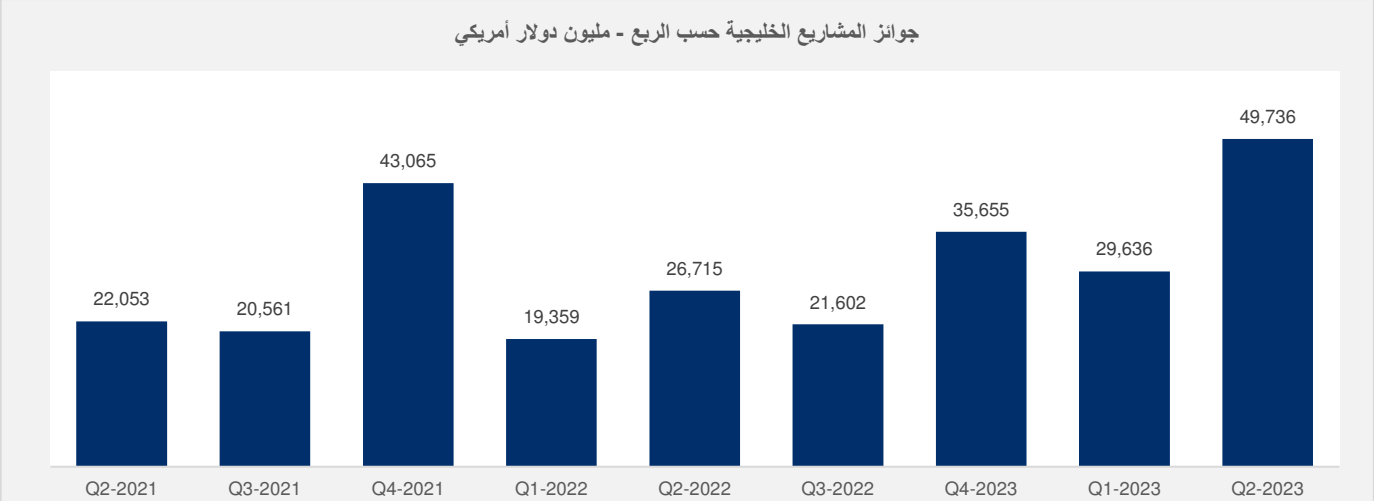

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

الامارات

احتفظ سوق المشاريع في الإمارات بمكانته كثاني أكبر سوق للمشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثاني من العام 2023 بقيمة إجمالية وصلت إلى 12.2 مليار دولار أمريكي بعد السعودية مباشرة. وارتفعت حصة الإمارات من إجمالي قيمة المشاريع المسندة في دول مجلس التعاون الخليجي من 20.1 في المائة في الربع الثاني من العام 2022 إلى 24.5 في المائة في الربع الثاني من العام 2023. وكان سوق المشاريع في الإمارات مدفوعاً بصفة رئيسية بمجموعة من العوامل التي تشمل مرونة النمو الاقتصادي مما ساهم في حفاظ الامارات على مسارها التنموي وترسية العقود المخطط لها مسبقاً.

أما على الصعيد القطاعي، كان لقطاع البناء والتشييد مرة أخرى النصيب الأكبر من قيمة المشاريع الجديدة التي تمت ترسيتها في الإمارات، باستحواذه على نسبة 61.9 في المائة من إجمالي قيمة المشاريع خلال الربع الثاني من العام 2023 والتي بلغت قيمتها 7.6 مليار دولار أمريكي مقابل 3.9 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2022. ويعزى هذا النمو إلى المبادرات الحكومية مثل عقد مشروع شركة تروجان الأخير لبناء فيلات في أبوظبي. ومنحت شركة كيو القابضة في أبوظبي عقداً لتصميم وبناء مشاريعها السكنية في منطقة غرب بني ياس والسمحة لشركة تروجان العامة للمقاولات، وهي شركة إماراتية محلية. وتم ترسية المشروع الذي تبلغ قيمته 7 مليار درهم إماراتي (1.9 مليار دولار أمريكي) من قبل هيئة أبوظبي للإسكان إلى كيو القابضة في مايو 2023. ويشتمل المشروع على 1,500 فيلا وأعمال البنية التحتية الأساسية والمرافق العامة ومن المتوقع أن يكتمل بحلول الربع الثاني من العام 2027. وهناك مشروع حكومي هام آخر تمت الموافقة عليه ولكن للآن لم يمنح خلال الربع الثاني من العام 2023 وهو مشروع الصرف الصحي طويل الأجل الذي تبلغ تكلفته 21 مليار دولار أمريكي والذي طرحته دبي. ومن المتوقع أن يخدم هذا المشروع الذي يتسق مع أجندة دبي الاقتصادية D33 احتياجات سكان المدينة على مدى العقود العشرة القادمة.

وقفزت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيتها في قطاع النفط أكثر من سبع أضعاف لتصل إلى 2.6 مليار دولار أمريكي مقابل 319 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2022 ليحتل بذلك المرتبة الثانية كأكبر القطاعات من حيث قيمة العقود المسندة. وتعزى القفزة التي شهدها القطاع من حيث إجمالي قيمة المشاريع المسندة بصفة رئيسية إلى سلسلة من العقود الكبرى التي قامت بطرحها والفوز بها شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك). وتتضمن تلك المشاريع الكبرى عقد الاعمال الهندسية والمشتريات والبناء بقيمة 1.34 مليار دولار أمريكي لتحديث شبكة أنابيب بيع الغاز الخاصة بأدنوك في كافة أنحاء الإمارات والمعروفة أيضاً باسم "استدامة". حيث قامت أدنوك للغاز بترسية عقد الأعمال الهندسية والمشتريات والبناء للحزمة الثانية من المشروع المقدرة بقيمة تصل إلى 720 مليون دولار أمريكي على شركة بتروفاك البريطانية، التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها، في حين قامت بترسية الحزمة الثالثة من المشروع بقيمة 630 مليون دولار أمريكي على تحالف يتكون من شركة الإنشاءات البترولية الوطنية في أبو ظبي وشركة كات الدولية التي يقع مقرها في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، فازت شركة ادنوك للإمداد والخدمات المدرجة حديثاً بعقود الهندسة والتوريد والبناء بقيمة 975 مليون دولار أمريكي من شركتها الشقيقة أدنوك البحرية لبناء جزيرة اصطناعية في حقل زاكوم السفلي البحري.

قطر

ارتفع إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيتها في قطر بنحو 8.3 اضعاف على أساس سنوي ليصل إلى 10.4 مليار دولار أمريكي مقابل 1.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2022 وفقاً للبيانات التي جمعتها مجلة ميد. ويعزى نمو قيمة العقود التي تمت ترسيتها بصفة رئيسية إلى أداء قطاع الغاز والذي يمثل ما نسبته 97 في المائة من إجمالي قيمة المشاريع المسندة خلال هذا الربع. إذ قفز إجمالي قيمة مشاريع قطاع الغاز التي تمت ترسيتها نحو 16 ضعف ليصل إلى 10 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2023 مقابل 600 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2022. بالإضافة إلى ذلك، يعزى النمو الحاد الذي شهدته القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة بصفة رئيسية إلى مشروع ضخم واحد منحته شركة قطر للطاقة، حيث منحت شركة الطاقة المملوكة للدولة عقد للقيام بأعمال الهندسة والتوريد والبناء بقيمة 10 مليار دولار أمريكي لمشروع الحقل الشمالي الجنوبي الخاص المشترك مع شركة تكنيب. ويعد مشروع حقل الشمال في قطر المرحلة الثانية من مشروع حقل الشمال القطري الذي لا يزال أكبر حقل غاز غير مصاحب في العالم ويتألف من خطين عملاقين للغاز الطبيعي المسال بطاقة إجمالية تبلغ 16 مليون طن سنوياً. ويشمل عقد الهندسة والتوريد والبناء نطاقاً واسعاً من الأعمال ويتضمن بناء خطين للغاز الطبيعي المسال بسعة تقدر بنحو 8 مليون طن لكلا منهما. كما يتضمن المشروع أيضاً بناء مرافق عزل الكربون وتخزينه.

الكويت

بلغ إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في الكويت 1.3 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2023 مقابل 922 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2022. ووصلت القيمة الإجمالية للعقود المسندة إلى ثاني أعلى مستوياتها المسجلة في ست فترات ربع سنوية في الربع الثاني من العام 2023 بدعم من الاستثمار في البنية التحتية الذي أصبح أحد الركائز الجوهرية لخطة رؤية الكويت 2035. ووفقاً لمجلة ميد، تستعد الكويت لعام جيد على صعيد ترسية المشاريع، حيث تجاوزت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها خلال النصف الأول من العام 2023 (2.9 مليار دولار أمريكي) بالفعل القيمة الإجمالية للعقود المسندة في السنة المالية 2022 والتي بلغت قيمتها 2.4 مليار دولار أمريكي.

وعلى الصعيد القطاعي، بلغت قيمة المشاريع المسندة ضمن قطاع الكهرباء في الكويت 644 مليون دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2023 مقابل 48 مليون دولار أمريكي خلال الفترة المماثلة من العام السابق. بمعنى آخر، مثل قطاع الكهرباء ما يقرب من

نسبة 50.9 في المائة من إجمالي المشاريع المسندة في الكويت خلال هذا الربع. تبعه قطاع النقل الكويتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة العقود المسندة خلال الربع، والتي تراجعت قيمتها إلى 335 مليون دولار أمريكي مقابل 773 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2022. وبالمقارنة، ارتفعت القيمة الإجمالية للصفقات المسندة في قطاع البناء والتشييد بنسبة 6 في المائة فقط لتصل إلى 95 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023 مقابل 90 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2022.

ومن ضمن أبرز الصفقات الكبرى التي تم ترسيتها في الكويت خلال الربع الثاني من العام 2023 عقد بقيمة 297 مليون دولار أمريكي لتعديل محطة توليد الطاقة الحرارية الرئيسية في مجمع الصبية للطاقة في الكويت والتي تم اسنادها لتحالف يضم شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن (هيسكو) وشركة ميتسوبيشي باور اليابانية. ويتضمن المشروع تطوير 8 توربينات بخارية ومولدات كهربائية بقدرة تصل إلى 2400 ميجاواط عند استكمال اعمال المشروع.

آفاق نمو سوق المشاريع الخليجية

وفقاً لمجلة ميد، من المتوقع أن تتجاوز قيمة العقود التي تم طرحها أو سوف يتم ترسيتها على الأرجح هذا العام في دول مجلس التعاون الخليجي 110 مليار دولار أمريكي في العام 2023 بصدارة سوق المشاريع السعودية والقطرية والإماراتية، والتي من المتوقع أن تشهد نمواً ملحوظا هذا العام. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أيضاً أن تشهد الكويت وعمان نمواً بوتيرة أعلى لقيمة العقود المسندة خلال العام 2023.

من جهة أخرى، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي للسعودية في العام 2023 إلى 2.1 في المائة على خلفية خفض الأوبك وحلفائها لحصص الإنتاج. ومن المتوقع أن يكون لهذا التخفيض وخفض الأوبك للإنتاج تأثيراً ضئيلاً على سوق المشاريع في المملكة بفضل وفرة مصادر سيولة أخرى كالأصول السيادية والخاصة. وتعتبر المملكة أكبر سوق للمشاريع في كلا من دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذا وبلغ متوسط قيمة المشاريع في المملكة العربية السعودية ما يقرب من 42.5 مليار دولار أمريكي في السنوات الخمس الماضية.

فيما يتعلق بالمشاريع غير الممنوحة والمخطط لها، تمتلك المملكة العربية السعودية أكبر المشاريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تقدر بنحو 1.18 تريليون دولار أمريكي، من ضمنها 836.7 مليار دولار أمريكي في قطاع البناء والتشييد بينما تصل قيمة مشاريع قطاع الطاقة إلى نحو 117.7 مليار دولار أمريكي. وبالمثل، يوجد في الإمارات 409.2 مليار دولار أمريكي من المشاريع المخطط لها وغير الممنوحة من ضمنها 228.7 مليار دولار أمريكي في قطاع البناء والتشييد، و91.7 مليار دولار أمريكي في قطاعي النفط والغاز و41.6 مليار دولار أمريكي في قطاع النقل. علاوة على ذلك ، تقدر ميد المشاريع غير الممنوحة والمخطط لها في الكويت عند 142.7 مليار دولار أمريكي، من ضمنها 44.3 مليار دولار أمريكي في قطاع البناء (31 في المائة) و37.5 مليار دولار أمريكي في قطاع النقل (26 في المائة) بينما 35 مليار دولار أمريكي. (25 في المائة) في قطاع الكهرباء.

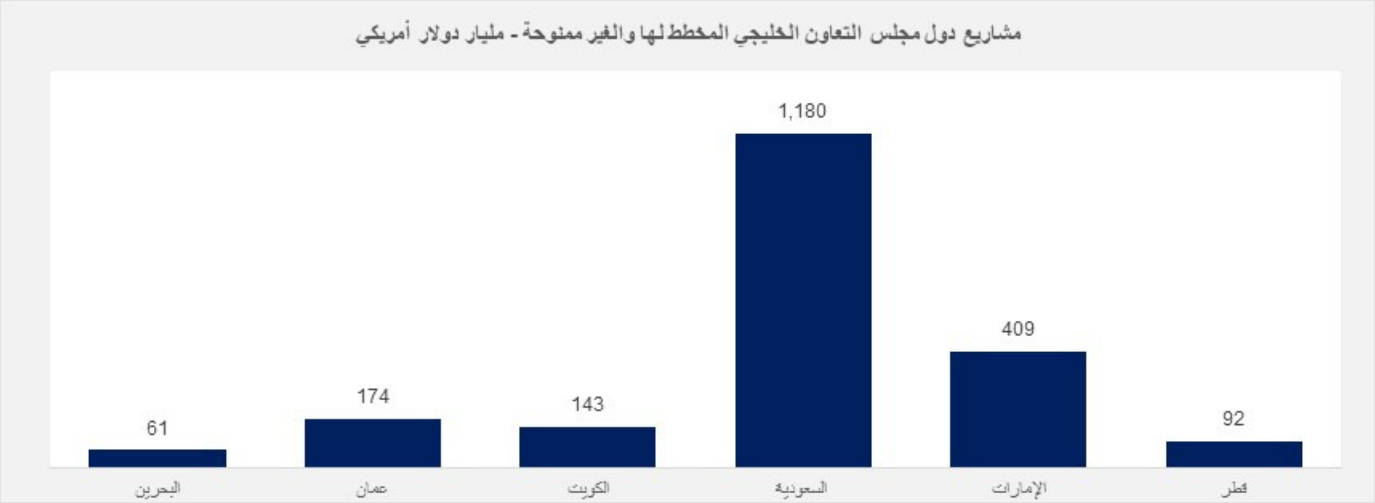

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com